كون المراد من الاتساق عدم الانقطاع راجح بالنسبة
الى احتمال كون المراد منه الاتصال اذ يستدل عليه انه لو لم يكن
المراد من الاتساق عدم الانقطاع لوجب ان يذكر المص قيدا
كون الزيادة في جهة عدم التناهي لكنه لم يذكر ذلك اما الاستثنائية
التالي فقط واما الملازمة فلان الزيادة بدون كونها في جهة
عدم التناهي غير مستحيل فانها في جهة التناهي ممكنة بل واقعة
كسلسلة الحوادث قوله واما الاتساق بمعنى الاتصال
الى اشارة الى دفع اعتراض مقدر اما تقريره الاعتراض فهكذا
وكما ان عندك دليل يدل على ان المراد من الاتساق عدم الانقطاع
وكذلك عندنا دليل يدل على ان المراد منه الاتصال وهو ان الاتساق
بمعنى الاتصال واجب الذكر لعدم استحالة الزيادة في غير المتناهي
الغير المتصل كالشهور والسنين واما تقرير الجواب فان هذه
الاعتراض غير وارد اذ يجوز ان يكون ترك ذكره لاجل ظهوره
في الحركة ولا بد لنفي هذا الجواز من دليل قوله لان الحركات الى
لان الحركات الاختيارية الجزئية لا تقع الا عن ارادة تابعة
في الاغلب الشوق المنبعث عن التصور الامر الملائم من حيث
هو ملائم او الامر المنافر من حيث هو منافر وكل ما شانه هذا
اما ان يقع عن تصور جزئي او عن تصور كلي والثاني بط لان التصور الكلي
لا ينتج ان التحريكات الجزئية الاختيارية له تصورات جزئية لكن

لا تنقع الا عن تصور جزئي ونجعله مقدم شرطية بهكذا كلما كان التحريكات الاختيارية الجزئية
صح

لكن المقدم واقع وكذا التالي ونجعل هذه النتيجة صغرى ومع الكبرى
المذكورة ينتج ان مبداء التحريكات الجزئية الارادية قوة جسمانية وهو
المط قوله ويدل على مغايرة الارادة للشوق الى كانه قيل ان تبعية
الشيء للشيء يستدعي المغايرة بينهما فلانم ان الارادة مغايرة للشوق
فقوله ويدل اثبات للمقدمة الممنوعة اقول كل واحد من كون الانسان
مريدا التناول ما لا يشتهيه وكونه غير مريد لتناول ما يشتهيه دليل على
حدة اذ يكفي في ثبوت المقدمة الممنوعة تحقق احدهما بدون الآخر في
مادة واحدة ولكن ذكر كل واحد منهما اما اشارة الى ان بينهما تباين
جزئي واما اشارة الى امكان الاستدلال بكل واحد منهما قوله
لان تصوره من حيث انه يمنع من وقوع الشركة اى من حيث الجسد
الشخصية المانعة عن فرض الاشتراك يتوقف على وجوده الى
دجى لان تصوره من تلك الحيثية يتوقف على احساس الشخص
يتوقف على وجوده الخارجي اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانا
قبل حدوث السواد المعين الى قوله واجيب عنه بان او راك
الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في الخيال وفيه بحث لانه
ان اراد حصوله بالذات فيه فهذه لا يليق ان يصدر عن فاضل
لان حصول الجزئي الخارجي في الخيال قبل ان يكون موجودا في الخارج
محال وان اراد حصوله فيه بواسطة وهذا انما هو في الاعراض
الجزئية بواسطة محله الجزئي الموجود في الخارج فنقول انه في الحقيقة

احساسه و